

القاه فور مغادرة بيريس والوفد المرافق له للاراضي المغربية. من ناحية اخرى، فالمصادر الصحافية الاسرائيلية وان لم تؤكد علم الاميركيين باللقاء، الا ان بعضها استبعد عدم اطلاق بيريس للاميركيين على ما يخطه في السر (المصدر نفسه، ١٩٨٦/٧/٢٢). اما الخطأ الثاني، فهو ذلك «الانتطباع» الذي اشار اليه المصدر المغربي الموثوق، الذي اضاف انه «بعد اللقاء الاول اتضح للملك ان الامور [اي المقترحات] لا تخرج عن كونها مجرد صياغات عامة، الامر الذي ادى الى احساس بالاحباط وحتى الى احساس بالخداع» (المصدر نفسه، ١٩٨٦/٧/٢٤). لكن الملك - على حد تعبير المصدر اياه - لم يكن قادراً اذًا، على نفس اللقاء، خاصة في ضوء تأكيد الطرفين ان اللقاء لا يهدف الى اجراء مفاوضات، بل الى تبادل الآراء فقط.

خاتمة علنية لمسلسل طويل

اضافة الى ان تصريحات الملك الحسن الثاني الممهدة لفكرة عقد اللقاء العلني في ايفران، وجعلت من اللقاء حدثاً في حكم المتوقع، فان مسلسل اللقاءات والاتصالات والعلاقات الذي اميط عنه اللثام (كان في السابق مجرد تكهنات وتسريرات صحافية) في اعقاب الاعلان عن الزيارة، يجعل منها مجرد خاتمة علنية لواقع عمره ربع قرن. فالتقارير الصحافية الاسرائيلية، في هذا الصدد، ترسم صورة لواقع «سلام سلبي» كان قائماً بين الدولتين، واعتراف «واقعي» (*de facto*) بينهما. بعض هذه التقارير يشير الى ان اول دعوة رسمية لوفد اسرائيلي غير رسمي (كتاب وادباء اسرائيليون) يعود تاريخها الى العام ١٩٦١، حيث انعقد في حينه، في فلورنسا في ايطاليا، مؤتمر فكري، مثل المغرب فيه ولي العهد المغربي آنذاك، مولاي الحسن. وبعد اختتام اعمال المؤتمر قام ولي العهد بدعوة الوفد الاسرائيلي لزيارة المغرب والطول ضيفاً عليه (عويد زراي، هارتس، ١٩٨٦/٧/٢٣). وتكشف التقارير، ايضاً، عن جانب ملفت للنظر في الفكر السياسي للملك

الحسن الثاني، الذي لم ير في المشروع الصهيوني واداته السياسية - اسرائيل - اكثر من مجرد تجمع يهودي كبير في العالم العربي على غرار التجمعات السكانية اليهودية الصغيرة في الاقطار العربية، كل على حدة (شموئيل سيفغ، معاريف، ١٩٨٦/٧/٢٥). وربما كان لهذه النظرة اثر في تحول الجهود الصهيونية لتهجير يهود المغرب من العمل السري في العام ١٩٦١، وقبله الى النشاط شبه العلني والمباشر ابان التهجير الجماعي ليهود المغرب في الفترة ما بين ١٩٦٢ - ١٩٦٣، تلك الحملة المعروفة في تاريخ النشاط الصهيوني لتهجير يهود المغرب باسم «عملية ياخين» (المصدر نفسه). ويشير التقرير آنف الذكر، الى ان السلطات المغربية سمحت لليهود المغاربة الذين آثروا الهجرة الى اسرائيل، بالاحتفاظ بجنسيتهم المغربية، وان غالبيتهم العظمى احتفظت بها، باستثناء قلة اعلنت عن رغبتها في التخلي، طوعاً، عن جنسيتها المغربية. واستناداً الى ذلك، واصل الملك الحسن الثاني، اعتبار يهود المغرب المستوطنين في فلسطين، على انهم من جملة رعاياه. لكن مفهومه هذا تلقى صفة قاسية، عندما حاول استغلال ما نشر عن الغبن والاضطهاد اللاحق باليهود الشرقيين في المجتمع الاسرائيلي (لم يجدد الكاتب الفترة، ولكن، على الاغلب، المصنوع فترة اوائل السبعينات، عندما وصل التوتر الاجتماعي ذروته، جراء سياسة التمييز على المستويات كافة التي كانت تمارسها المؤسسة الاشكنازية الحاكمة) بتوجيه الدعوة الى اليهود المغاربة، اي «رعاياه»، للعودة الى الوطن، لكن هذه الدعوة فشلت، فشلاً ذريعاً، اذ لم يستجب اليها سوى بضع عشرات منهم (المصدر نفسه).

ويتفق الكثير من المعلقين والصحفيين على ان استمرار العلاقات والاتصالات بين اسرائيل والمغرب، على اكثر من صعيد ومستوى، يعود، في الاساس، الى النظرة الخاصة من جانب الاسرة المالكة في المغرب الى اليهود بعامه وإلى يهود المغرب بخاصة. فالصحفي حغاوي ايشد يرى، مثلاً، ان «هناك خلفية يهودية خاصة لهذه الاتصالات. فهي تعبر عن العلاقات الخاصة